تقديره وحدوث الارادة باطل ايضا للزوم افتقار الارادة الحادثة الى ارادة
اخرى وافتقار هذه الى ثالثة ويتسلسل هذا الافتقار ولا يمكن حدوث
بعض الارادة بلا ارادة تخصيصها بخصوص وقت ايجادها مع ان المقتضي لثبوت
صفة الارادة ذلك الخصوص وهو يعني الخصوص ملازم للحدوث لا ينفك عنه
بما مر من انه لا بد لكل حادث من مخصص له بخصوص وقت ايجاده والفرض
ان تلك الارادة حادثة بزعم الخصم فلا بد لها من ارادة تخصيصها فيلزم التسلسل
المحال وايضا المحوج لتجدد العلم بتجدد المعلوم غروب العلم اي ذهابه بالغفلة
عنه فلو فرض عدم الغروب كان فرض علمنا بان زيدا يقدم غدا كما نعلم طلوع الشمس
مثلا لكان قدومه معلوما بعين ذلك العلم وعلم الله بالاشياء قديم فالمسمى
لعدم غروبه لانه عدمه وما ثبت قدمه استحال عدمه بما تبين في صفة البقاء واعلم
انه يؤخذ من قول الشيخ ان العلم متعلق ازلا بالتخصيص الذي اوجبه الارادة
ان وقوع الشيء تابع لتعلق العلم ازلا بوقوعه فان قيل هذا انعكاس لما اشتهر
من قولهم العلم تابع للوقوع قلت لا انعكاس لان معنى قولنا ان الوقوع تابع للعلم
ان حدوث الواقع على حسب ما تعلق به العلم القديم ومراد القائل بان العلم تابع
للوقوع ان العلم بوقوع الشيء في وقت معين تابع لكونه بحيث يقع فيه فالعلم عبارة
الحكاية عنه والحكاية تابعة للمحكي وبهذا الاعتبار فالمعلوم اصل في التطابق والعلم
تابع له فيه الاصل الخامس والاصل العاشر في ترتيب حجة الاسلام جمعهما المص
هنا لتعلق الخامس بما ترجم له به وتعلق العاشر بما تضمنه بمل هذا الخامس ومن
الاصول الستة السابق ذكرها فالاصل الخامس انه تعالى سميع بصير بلا جارحة
ولا اذن كما انه تعالى عليم بلا دماغ وقلب لا كعلم المخلوق المختلف في محله هو
الدماغ او القلب ولا كسمع المخلوق الذي هو قوة مودعة في مقعر الصماخ
يتوقف ادراكها للاصوات على حصول الهواء الموصل لها الى الالة وتاثر الالة
ولا كبصر المخلوق الذي هو قوة مودعة في العصبتين المجوفتين الخارجتين منه

من الدماغ بل انفراده بالعلم صفة وجودية قائمة بالذات توجب العالمية وانفراده بالسمع
صفة وجودية قائمة بالذات شانها ادراك كل مسموع وان خفي وانفراده بالبصر
صفة وجودية قائمة بالذات شانها ادراك كل مبصر وان لطف بحيث لا يخفى عليه خفايا
الهواجس والاوهام وادرك موضع الرؤية وانها جسم ما يخطر بالبال والوهم
بمعناه في الحكم الوهم من خطرات القلب وجمعه اوهام ويسمع منه صوت ارجل النملة
الصغيرة المسماة بالذرة على الصخرة الملساء والمسمع بفتح ميمه اي موضع الذي يسمع
منه وثبوت صفتي السمع والبصر بالسمع فقد ورد وصفه تعالى بهما فيما لا يكاد يحصى
من الكتاب والسنة وهو مما علم ضرورة من دين محمد صلى الله عليه وسلم فلا حاجة بنا
الى الاستدلال عليه كساير ضروريات الدين ومع ذلك فقد استدل عليه المص كغيره
بقوله لانهما صفتا كمال وقد اتصف بهما المخلوق فهو تعالى احق بالاتصاف بهما من
المخلوق والا لزم ان يكون للمخلوق من صفات الكمال ما ليس للخالق وقال تعالى
وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على قومه وقد الزم ابراهيم عليه الصلوة والسلام
اباه آزر الحجة بقوله يا ابت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر فافاد ان عدمهما اي عدم السمع
والبصر نقص لا يليق بالمعبود وكان اللائق ان يحذف المص قوله من المخلوق
لان افعل التفضيل المعتبر بانه يمتنع اثباته معه بحيث كما تقرر في العربية وهل
السمع والبصر صفتان زائدتان على العلم او راجعتان ذهب الجمهور من اهل السنة
الى الاول وذهب الفلاسفة الاسلام وابو الحسين البصري والكعبي الى الثاني
وهو الذي عول عليه المص لكنه عبر بالصفة على طريقة اهل السنة فقال واعلم
انهما يعني ان صفتي السمع والبصر ترجعان الى صفة العلم وليستا زائدتين عليه
على ما مر في الكلام على رؤية الباري تعالى من ان الرؤية نوع علم ونقول هنا السمع
كذلك وهذا تحقيق وهو انهما راجعان الى صفة العلم بمعنى الادراك فاثباتهما
صفة العلم اجمالا لا يغني في العقيدة عن اثباتهما تفصيلا بلفظهما الوارد في
الكتاب والسنة لانا متعبدون بما ورد فيهما وقد مر ان الرؤية تشتمل على مزيد

جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
عمادة شؤون المكتبات
Copyright © King Saud University